اللغة في فضاء الأفكار اللسانية الغربية ومساهمات الفكر الإسلامي

■ حسين إبراهيم شمس الدين^١

يعدُّ البحث اللساني حلقةً متّصلةً ببحث فلسفة اللغة في الفضاء الأكاديمي، بحيث نجد أنّ مباحثهما قد تشترك في ما بينها مع حصول نوع من التمايز بينهما، حيث تهتمّ مباحث فلسفة اللغة بشكل أكبر بقضية العلاقة بين اللغة والفكر، وبين اللغة والواقع، حيث تتشارك في البحث أدوات إبستمولوجية، وأنطولوجية معاً؛ لإنتاج الرؤى والنظريات المرتبطة بحقل فلسفة اللغة؛ بينما نجد أنّ البحث اللساني يتّجه بشكل أكبر نحو بحث اللغة في فاعليتها نفسها، بغضّ النظر عن كونها حاكية بشكل تطابقي عن الواقع مثلاً، بل البحث اللساني يتوجّه إلى تحليل اللغة من حيث بنيتها في نفسها، مثل بنية الجملة، وبنية الكلمة من الجهة الصرفية، وكيفية تشكيلها، والتحو الذي تسير عليه، والقواعد الكلية التي يستبطنها استعمالها، إلى غير ذلك من المباحث.

في هذا الإطار يمكن أن نشهد تطوراً في البحث اللساني تاريخياً من حيث الاهتمامات والأولويات، حيث يمكن القول إنّ جذور البحث اللساني، قبل أن يتشخّص بوصفه فرعاً علمياً مستقلاً من الناحية الأكاديمية، كانت له أسس تُدرس في المنطق، لا سيّما في بحث الصناعات الخمسة من المنطق، وبالخصوص في بحث الخطابة والشعر، وفي بحث الدلالات لاحقاً، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه اللسانيات الفلسفية التي كانت موجودة قبل نشوء ما يسمى «علم اللسانيات»، وصولاً إلى القرنين الثامن عشر، والقرن التاسع عشر، حيث نجد أنّ البحث اللساني قد تجسّد في منهج تاريخي مقارنة، وتمّ في هذه الحقبة توضيح أسباب تطوّر اللغات، والبحث عن أصل مشترك بينها، وقد انصبّ جهد بعضهم في إطار تفسير التغيرات الصوتية بين فئات لغوية متنوّعة، وتميّزت

هذه البحوث بأنّها خرجت عن البحث النّحوي التّقليديّ من جهة أنّها لا تبحث بطريقة معيارية، بل تركّز على وصف اللّغات التي تتمثّل في الواقع المعيش بالفعل، وكما يتمّ نطقها فعلاً.

في القرن العشرين، ومع رائد اللّسانيّات العامّة الحديثة فرديناند دي سوسير نشأ البحث اللّسانيّ المستقلّ مع إصدار دي سوسير كتابه «محاضرات في اللّسانيّات العامّة» عام ١٩١٦، وبدأ البحث في فضاء البنيويّة في اللّسانيّات، ودراسة البنى اللّسانية. وأهمّ ما أنجزه دي سوسير هو أنّه نقل البحث اللّسانيّ من تاريخ اللّغات إلى دراسة اللّغة كما تستعمل.

من ثمّ شهدنا تحليل اللّغة من منظور سلوكي من دون التّركيز بالضرّورة إلى المعاني التي تكتنفها التّراكيب اللّفظيّة، وقد تتمثّل هذا الأمر في المدارس البنيويّة المتعدّدة في أوروبا، والولايات المتّحدة الأميركيّة. ويمكن أن نذكر في هذه الحقبة أسماء بارزة مثل: ليونارد بلومفيلد، لويس هيلمسليف، نيكولاي تروبتسكوي، ورومان جاكوبسون.

في منتصف القرن العشرين أحدث اللّسانيّ المعروف نعوم تشومسكي ثورة في مجال اللّسانيّات بنظريّته المعروفة بالتوليدية التّحويليّة، والتي ذكرها في العديد من كتبه، وترتكز على أسس فلسفيّة وبيولوجيّة، بحيث أرجع الملكة اللّسانية عند الإنسان إلى نوع من الغريزة الدّماغية، والتي على أساسها يمكن تفسير الإبداع اللّغوي الذي يظهر في الفاعلين الإنسانيّين في استعمالهم للّغة، بحيث نجد أنّ الطفل يستطيع إنشاء وإبداع تراكيب لغوية لم يسمعها من قبل، وكلّ ذلك يرجع إلى فطريّة اللّغة، وطرح ما يسمّى القواعد الكويّة العالميّة.

ولم يتوقّف البحث اللّسانيّ عند حدود التوليدية التّحويليّة، بل حصلت مسارات حديثة مرتبطة بالتّطور التّقني، وبالتّظريّات العصبيّة، والدّهنيّة، بحيث يمكن أن يقال إنّ اللّسانيّات بدأت تتداخل مع أبحاث الأعصاب، والدّكاء الاصطناعيّ.

هذا عرض سريع لبانوراما البحث اللّساني من الجهة التّاريخيّة، ونجد أنّ الموضوعات الأساس التي تمحور حولها البحث اللّسانيّ في الفضاء الغربي الحديث هي قضية الملكة اللّغويّة، وكيفية ارتباطها بالبنى البيولوجيّة، أو البنى الاجتماعيّة، وتفسير اختلاف اللّغات، حتّى يمكن القول إنّ التّداخل حصل بالفعل بين هذا البحث، وأبحاث التّأويل، والهرمنيوطيقا.

ولكن ما نريد بيانه أيضاً في هذا المبتدأ؛ أنّ البحث اللّساني يعدّ مادّة ناضجة من حيث الأسس الفلسفيّة، والتّحليليّة في التّراث الإسلاميّ الفلسفي، والتّفسيريّ، والأصوليّ أيضاً، وأنّ الأسس التي

تتوفّر في هذا التّراث ليست بالأمر الذي يمكن تجاوزه، والقطيعة معه عندما نريد أن نقدّم قراءة شاملة للسانيّات، والأصول الفلسفيّة للبحث اللساني.

أولاً: علم الأصول والبحث اللساني: صحيح أنّ علم أصول الفقه نشأ بوصفه ديباجة وعلمًا ليًّا لعلم الفقه، ولكن التأمّل في مباحثه تجعلها جديرة بأن تكون ضمن الفضاء التّداولي للبحث اللساني الحديث، ومن المسائل التي بحثها علم الأصول، والتي لها مساس مباشر بالبحث اللساني الحديث:

- قضية الوضع وعلاقة اللفظ بالمعنى وكيفية الارتباط بينهما.

- التراكيب اللغويّة، وتقسيمها إلى المادّة والهيئة.

- البحث حول الفارق الدقيق بين أقسام الجمل: كالجمل الخبريّة، والإنشائيّة، وبالخصوص عندما يتحدّ التركيب، والمادّة، كما في لفظة «بعت» التي تارة يراد منها الإخبار عن فعل البيع الذي وقع في الزّمن الماضي، وتارة أخرى يراد بها إنشاء البيع.

- المفاهيم والاستلزامات الحواريّة.

- الارتكازات العقلائيّة، وغيرها، وعلاقتها بالافتراضات الحواريّة المسبقة.

- نظريّة الاعتبار وعلاقتها بتطوّر اللغات ونموّها.

ثانياً: الفلسفة والبحث اللساني: الفلسفة بمعناها التّقليدي تبحث عن الموجود من حيث هو موجود، أي تبحث عن الجهة التي يقع فيها الموجود مقابلاً للعدم، وتدرس أحكامه من هذه الجهة، فكلّ شيء يتّصف بالموجوديّة يجري عليه البحث الفلسفي، ولعلّ مركز ثقل البحث الفلسفي هو في ما يسمّى المعقولات الثانية الفلسفيّة كالقوّة والفعل، والوحدة والكثرة، والعلية والمعلوليّة، وغير ذلك، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنّ البحث اللساني إذا أردنا أن نبحثه من الجهة الفلسفيّة، فلا ينبغي أن يدخل من جهته الاعتباريّة المقابلة للحقيقة، إلّا من جهة موجوديّة الاعتبار، ووقوعه في أفق المعترين، والناطقين باللّغة، بل إنّ بعض الفلاسفة تعرّض لمسألة مهمّة جدًّا متعلّقة باللّغات، وهي العلاقة بين الدلالات اللغويّة، ونفس الأمر، مثلاً قال رجب علي التّبريزي: «اعلم أنّ اللّغات المتداولة بين جماعة خاصّة من الأمم، لكونها لغات خاصّة مصطلحة بينهم مبنية على آرائهم الجزئيّة القاصرة التّاقصة لا يلزم أن تكون موافقة لما في نفس الأمر، بل يكون مطابقة على ما وضعوا، وموافقة لما اصطالحوا حقّاً كان، أو باطلاً، وهذه مثل اللّغات المتداولة في بعض رساتيق

البلاد، وأقاصي المعمورة المسكونة، وأمّا اللّغات العامّة المتداولة بين أمم كثيرة، وتنطّقت بها الأحزاب المتفرّقة العظيمة؛ فإنّ أكثرها يجب أن يكون موافقة لما في نفس الأمر، ومطابقة على ما في الواقع، اللّهم إلاّ إن تغيّرت عن وضعها الأصلي، ويتطرّق عليها التحريف بسبب اصطلاح حدث بين جماعة خاصّة منهم، أو أمر آخر سنع لهم، أو غير ذلك من الأسباب الباعثة على تحريف اللّغة عن وضعها الأصلي؛ لأنّ وضع اللّغة يكون أمّا بإجماع أمم كثيرة على هذه اللّغة المتداولة بينهم، أو بوحى يوحى إلى نبي مرسل إلى أمته، وعلى كلا التقديرين يجب صحّة ما وضعوا من الألفاظ بإزاء المعاني، وموافقتها لما في الأمر نفسه؛ لأنّ الوضع على الأكثر يجب أن يكون تابعاً للطّبع^١. ويمكن الإشارة إلى جملة الموضوعات التي يمكن أن تشكّل حلقات بحث تربط بين الفلسفة واللّسانيّات:

- علاقة اللّغة بالنّفس الإنسانيّة والبعد النطقيّ العقلاني للنّفس.
- علاقة النّظم القواعدي بالقوى المتعدّدة للنّفس من قبيل الخيال، والمتصرّفة، وهنا يمكن البحث عن البنية التّحتيّة المعنويّة للّغة.
- العلاقة بين العقل النظريّ، واللّغة، وكذلك العلاقة بين العقل العمليّ واللّغة.
- الرابطة بين الاعتبار، والحقيقة، والحدّ الفاصل بينهما في اللّغة.

ثالثاً: المنطق والبحث اللّساني: موضوع علم المنطق هو المعقولات المنطقيّة من حيث الإيصال من المجهول إلى المعلوم بما يسمّى بالفكر، ويشتمل على بعد صوري وبعد مادّي، وفي خصوص المنطق في جهته المادّيّة يبحث عن الصّناعات الخمس التي يأتي ضمنها الخطابة، والشعر، والجدل، وهناك يتمّ البحث عن وظيفة مهمّة للّغة على مستوى وظائف اللّغة، ونجد في عبارات بعض المناطق إشارات إلى منشأ اللّغة أيضاً، ووجه الحاجة إليها، والعلاقة بينها وبين الفكر، قال القطب الشيرازي: «ولمّا كان موضوع المنطق المعقولات الثّانية، من حيث إنّها توصل إلى مجهول - وهي عوارض تعرض للمعقولات الأولى اليّ هي صور الماهيّات في العقل، من الكلّيّة والجزئيّة، والذاتيّة والعرضيّة، والطرفين والوسط، إلى غير ذلك - كان محلّ نظر المنطقيّ بالذات المعاني. لكنّ المنطقي يعبر عنها بالألفاظ، أمّا بالنسبة إلى نفسه، فلاّنّ العقل في هذا العالم مشوب بالتخيّل، وأمّا بالنسبة إلى الغير، فلاّنّ الخطاب مع الغير لا بدّ وأن يكون بلغة من اللّغات

١. واحد تبريزي، أصول آصفية، ٦٦.

المختلفة باختلاف الطّباع. ولولا ذلك لما احتيج إلى اللّغة»^١.

ويقول الفخر الرّازي: «البحث عن اللّغات قد يكون عقلياً، مثل قولنا: الألفاظ الدّالة إمّا اسم، وإمّا فعل، أو حرف، ودلالاتها: إمّا بالمطابقة، أو التّضمّن، أو الالتزام، فأمثال ذلك أبحاث عامّة في اللّغات كلّها. وقد يكون بحثاً خاصّاً بلغة قوم دون قوم، فالأوّل ممّا يجب على المنطقي التّعرّض له، والثّاني خارج عن المنطق»^٢.

ولذا يكمن البحث اللّساني من جهة علم المنطق في الموضوعات التّالية لا على نحو الحصر:

- قواعد استعمال اللّغة في الجدل

- قواعد استعمال اللّغة في الخطابة

- قواعد استعمال اللّغة في الشّعر

- وظائف اللّغة في الصّيّغات الاستدلالية المتنوّعة

- مواد القضايا وأصولها المعرفيّة

رابعاً: علوم اللّغة العربيّة والبحث اللّساني: تشتمل علوم اللّغة العربيّة على فروع أساس هي النّحو، والصّرف والبلاغة، وقد تراكمت البحوث فيها بشكل كبير، خاصة بسبب حضور النّصّ الدّينيّ القرآنيّ والرّوائيّ الذي أغنى البحوث الدّلاليّة واللّغويّة في سياق التّفسير، والاستنباط الفقهي، حيث تمّ وضع اللّغة مادّة أساساً للبحث القانوني، والأخلاقي، والمعرفي بشكل عامّ؛ لذا يمكن الادّعاء أنّ اللّغة وعلومها نمت على مائدة النّصّ الدّينيّ، وقد نشأت بحوث لسانيّة مهمّة يمكن الإشارة إلى بعضها الذي قد يتقاطع مع موضوعات البحث اللّساني المعاصر:

- أصناف التّراكيب اللّغويّة بحسب الأغراض التّقنيّة والأخلاقيّة وغيرها.

- الحقيقة والمجاز وتصنيف الدّلالات.

- التّأويل الطّولي والتّأويل العرضي.

وبعض هذه المسائل عالجهما بعض المفسّرين مثل العلامة الطباطبائي، حيث يذكر في مقدّمة تفسيره حول حقيقة وضع الألفاظ للمعاني: «المسمّيّات الماديّة محكومة بالتّغير والتّبدل بحسب

١. قطب الدين الشيرازي، شرح حكمة الإشراق (قطب)، ٣٣.

٢. الفخر الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، ١: ٢٢.

تبدل الحوائج في طريق التحول والتكامل، كما أنّ السراج أوّل ما عمله الإنسان كان إناءً فيه فتيلة، وشيء من الدهن تشتعل به الفتيلة للاستضاءة به في الظلمة، ثمّ لم يزل يتكامل حتّى بلغ اليوم إلى السراج الكهربائي، ولم يبق من أجزاء السراج المعمول أوّلًا الموضوع بإزائه لفظ السراج شيء ولا واحد.

وكذا الميزان المعمول أوّلًا، والميزان المعمول اليوم لتوزين ثقل الحرارة مثلاً. والسلاح المتخذ سلاحًا أوّل يوم، والسلاح المعمول اليوم إلى غير ذلك.

فالمسمّيات بلغت في التغيّر إلى حيث فقدت جميع أجزائها السابقة ذاتًا، وصفة، والاسم مع ذلك باق، وليس إلّا لأنّ المراد في التسمية إنّما هو من الشّيء غايته، لا شكله وصورته، فما دام غرض التّوزين، أو الاستضاءة، أو الدّفاع باقياً كان اسم الميزان، والسراج، والسلاح، وغيرها باقياً على حاله.

فكان ينبغي لنا أن نتنبّه أنّ المدار في صدق الاسم اشتمال المصداق على الغاية، والغرض، لا جمود اللفظ على صورة واحدة، فذلك ممّا لا مطمع فيه البتة، ولكن العادة، والأنس منعانا ذلك، وهذا هو الذي دعا المقلّدة من أصحاب الحديث من الحشويّة، والمجسّمة أن يجمدوا على ظواهر الآيات في التفسير، وليس في الحقيقة جموداً على الظواهر، بل هو جمود على العادة، والأنس في تشخيص المصاديق^١.

١. الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ١: ١١.